فالموقوف كله له او لهم على عدد رؤسهم
ان تمحضوا ذكورا والا فللذكر مثل حظ الأ
نثيين فان كثر فلهما او لهن الثلثان ط
والباقي لبيت المال المنظم او يرد عليهن
وهذا كله بشرط ان ينفصل الحمل كله و
به حيا ان مستقرة فلو ظهر ان لا حمل او
ظهر ميتا او انفصل بعضه وهو حي ما
ت قبل تمام انفصاله او انفصل كله
حيا حياة غير مستقرة لم يرث شيأ في
جميع هذه الصور ووجوده كعدمه فيكمل
للزوجة الربع ويكون الباقي في هذه
المسئلة لبيت المال المنظم او لذوي رحمه
ولو خلف زوجة حاملا وابوين فالاظهر
في حقهم كون الحمل عددا من الاناث
حتى يدخل عليهم النقص فتنقص فروضهم
بسببه لان مسئلتهم تعول من اربعة و
عشرين الى سبعة وعشرين فتنقطع الزوجة
والأبوان فروضهم عائلة ويوقف الباقي
وهو ستة عشر لسهما البين ظهور حال الحمل

وان ظهر اثنى واحدة فلها الثمن او اثنتين

والله اعلم

باب

باب ميراث الغرقى

الاصل كان ينبغي ان يقول الغرقا
وانهدم لانه ذكر حكم الغرقى والهدمى
والحرقى قال

وان لبث قوم بهدم او غرق
او حادثة عم الجميع كالحرق
ولم نكن نعلم حال السابق
فلا توارث بل هم كمن زاحف
وعدهم كأنهم اجانب

فهكذا القول السديد الصائب

اقول اذا مات متوارثان فاكثر بهدم او غرق او حريق او في معركة قتال
وفي فلاة عزبة ولم يعلم عين السابق
منهما او منهم بان علم ان احدهما او
احدهم سبق الآخر لا بعينه او لم يعلم
سبق ولا معية او علمت المعية فلا يرث
واحد منهم من الآخر او من الآخرين بل
اجعلهم كأنهم اجانب فيرث كل واحد منهم
باقي ورثته لان شرط الارث تحقق حيا

Copyright © King Saud University